

المحتويات

11.....	المقدمة
18.....	أهمية الدراسة.....
19.....	نطاق الدراسة.....
23.....	اشكالية الدراسة.....
29.....	منهجية الدراسة.....
31.....	خطة الدراسة.....
33.....	الباب التمهيدي: القواعد عابرة الحدود.....
36.....	الفصل الاول: ماهية القواعد عابرة الحدود.....
37.....	المبحث الاول: مفهوم القواعد عابرة الحدود.....
38.....	المطلب الاول: تعريف القواعد عابرة الحدود.....
39.....	المطلب الثاني: هل يجوز اطلاق لفظة "القواعد القانونية" على القواعد عباير الحدود؟.....
41.....	الفرع الاول: العمومية والتجريد.....
43.....	الفرع الثاني: السلطة النظامية.....
45.....	الفرع الثالث: الهدف من وجود القواعد عابرة الحدود.....
46.....	الفرع الرابع: الجزاء.....
47.....	المطلب الثالث: هل تشكل القواعد عابرة الحدود نظاما قانونيا متكاملا؟.....
51.....	المبحث الثاني: نشأة وتطور القواعد عابرة الحدود.....

المطلب الاول: قانون الشعوب الرومانية.....	51.....
المطلب الثاني: قانون التجار الدولي Lex Mercatoria في العصور الوسطى.....	53.....
المطلب الثالث: مدى قيام قانون التجار في العصور الوسطى كمصدر تاريخي للقواعد عابرة الحدود في العصر الحديث.....	55.....
المبحث الثالث: العوامل التي ادت الى ظهور القواعد عابرة الحدود.....	56.....
المطلب الاول: ازمة منهج قاعدة الاسناد.....	57.....
المطلب الثاني: التحكيم التجاري الدولي	58.....
المبحث الرابع: خصائص القواعد عابرة الحدود.....	60.....
المطلب الاول: قواعد عرفية او تلقائية او طائفية او مهنية.....	61.....
المطلب الثاني: قواعد قضائية.....	62.....
المطلب الثالث: قواعد ذات طبيعة مكملة.....	63.....
المطلب الرابع: قواعد قانونية ذات تطبيق مباشر	64.....
الفصل الثاني: مصادر القواعد عابرة الحدود.....	67.....
المبحث الاول: الاعراف التجارية الدولية.....	71.....
المبحث الثاني: المبادئ القانونية المشتركة او المبادئ العامة لقانون.....	76.....
المبحث الثالث: قواعد العدالة.....	82.....
المبحث الرابع: التحكيم التجاري الدولي.....	85.....

المبحث الخامس: الاتفاقيات الدولية.....	88.....
المبحث السادس: العقود النموذجية والشروط العامة.....	89.....
المبحث السابع: القوانين النموذجية.....	92.....
الباب الاول: التأصيل القانوني لنظرية القواعد عابرة الحدود.....	93.....
الفصل الاول: تحرير العقد التجاري الدولي من سلطان القوانين الداخلية.....	95.....
المبحث الاول: الطابع النسبي لتحرير العقد التجاري الدولي من سلطان القوانين الداخلية امام التحكيم التجاري الدولي.....	97.....
المبحث الثاني: اسباب تدويل العقد التجاري الدولي وتحرره من سلطان القوانين الداخلية.....	98.....
المطلب الاول: قصور منهج التنازع.....	98.....
الفرع الاول: طبيعة قاعدة الاسناد.....	101.....
الفرع الثاني: القواعد ذات التطبيق الضروري.....	103.....
الفرع الثالث: القواعد عابرة الحدود.....	105.....
المطلب الثاني: عدم ملائمة القوانين الداخلية لحكم العلاقة العقدية الدولية.....	105.....
المطلب الثالث: عجز القوانين الداخلية عن مواكبة التطور الكبير في ميدان العقود التجارية الدولية.....	107.....

المطلب الرابع: تحقيق وحدة القانون المطبق على عقد التجارة الدولي والانسجام في احكامه.....	108.....
الفصل الثاني: الاساس القانوني لفكرة وجوب انطباق القواعد عابرة الحدود على عقود التجارة الدولية.....	109.....
المبحث الاول: نشوء قاعدة سلطان الارادة وتطورها.....	110.....
المبحث الثاني: تطبيق القواعد عابرة الحدود من خلال منهج التنازع.....	117.....
المبحث الثالث: تعدد مناهج القانون الدولي الخاص.....	121.....
المطلب الاول: هل تشكل القواعد عابرة الحدود منهاجاً مستقلاً لحل منازعات عقود التجارة الدولية؟.....	122.....
المطلب الثاني: مقارنة منهج القواعد عابرة الحدود بمناهج القانون الدولي الخاص.....	123.....
الفرع الاول: منهج القواعد عابرة الحدود ومنهج قواعد الاسناد.....	124.....
الفرع الثاني: منهج القواعد عابرة الحدود ومنهج القواعد ذات التطبيق الضروري.....	139.....
الباب الثاني: احوال تطبيق القواعد عابرة الحدود على عقود التجارة الدولية امام التحكيم التجاري الدولي.....	142.....

الفصل الاول: تطبيق القواعد عابرة الحدود بالاستناد الى الاتفاق.....	145.....
المبحث الاول: الاتفاق الصريح على تطبيق القواعد عابرة الحدود.....	148.....
المطلب الاول: الاتفاق على تطبيق القواعد عابرة الحدود باستخدام مصطلح Lex Mercatoria	148.....
المطلب الثاني: الاتفاق على تطبيق القواعد عابرة الحدود باستخدام يصف احد انواعها او احد مصادرها.....	149.....
المبحث الثاني: الاتفاق الضمني على تطبيق القواعد عابرة الحدود.....	150.....
المطلب الاول: مدى الدلالة الضمنية على تطبيق القواعد عابرة الحدود بمجرد الاتفاق على التحكيم بقانون.....	150.....
المطلب الثاني: مدى الدلالة الضمنية على تطبيق القواعد عابرة الحدود بمجرد الاتفاق على التحكيم مع التفويض بالصلح.....	152.....
الفصل الثاني: تطبيق القواعد عابرة الحدود دون استناد الى اتفاق.....	157.....
المبحث الاول: تطبيق القواعد عابرة الحدود على الرغم من عدم اتفاق الاطراف على تحديد القانون واجب التطبيق.....	159.....
المطلب الاول: تركز المنازعة في النظام القانوني الخاص الدولي.....	159.....
المطلب الثاني: عدم ملائمة تطبيق الانظمة القانونية الداخلية.....	160.....
المطلب الثالث: تطبيق القواعد عابرة الحدود بشكل مباشر.....	161.....

المبحث الثاني: تطبيق القواعد عابرة الحدود على الرغم من الاتفاق الصريح على تطبيق قانون داخلي.....	166
المطلب الاول: اولوية تطبيق القواعد عابرة الحدود الامرية.....	167
المطلب الثاني: التطبيق المباشر لبعض القواعد عابرة الحدود.....	167
المطلب الثالث: اللجوء للقواعد عابرة الحدود لاستكمال النقص.....	168
المطلب الرابع: عدم التوصل الى مضمون القانون الداخلي المختار.....	169
المطلب الخامس: اشارة القانون واجب التطبيق في ذات الوقت الى القواعد عابرة الحدود.....	170
الفصل الثالث: المبادئ القانونية التي تحكم انطباق القواعد عابرة الحدود على عقود التجارة الدولية.....	171
المبحث الاول: مبدأ الكفاية الذاتية لعقد التجارة الدولي.....	172
المبحث الثاني: مبدأ تجميد قانون العقد في الزمان.....	173
المبحث الثالث: مبدأ اندماج القانون في العقد.....	176
المطلب الاول: شروط الاندماج.....	178
المطلب الثاني: نتائج الاندماج.....	178
الباب الثالث: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود واجبة التطبيق على عقود التجارة الدولية وتطبيقاتها في الانظمة القانونية المختلفة.....	184

الفصل الاول: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود واجبة التطبيق على عقود التجارة الدولية من منظور الانظمة القانونية الداخلية.....	190.....
المبحث الاول: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود من منظور الانظمة القانونية المتشددة.....	191.....
المطلب الاول: النظام القانوني الانجليزي قبل عام 1978.....	192.....
المطلب الثاني: النظام القانوني الفلسطيني.....	193.....
الفرع الاول: مدى حرية الاطراف في اختيار القواعد عابرة الحدود عند عرض النزاع على القضاء الوطني.....	193.....
الفرع الثاني: مدى حرية الاطراف في اختيار القواعد عابرة الحدود عند عرض النزاع على قضاء التحكيم الدولي.....	200.....
المبحث الثاني: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود من منظور الانظمة القانونية المتحررة.....	205.....
المطلب الاول: النظام القانوني الفرنسي.....	206.....
الفرع الاول: في التشريع.....	206.....
الفرع الثاني: في القضاء.....	207.....
المطلب الثاني: النظام القانوني الانجليزي بعد عام 1978.....	213.....
الفرع الاول: في القضاء الانجليزي بعد عام 1978.....	213.....
الفرع الثاني: في التشريع الانجليزي بعد عام 1978.....	217.....

المطلب الثالث: النظام القانوني المصري.....	218.....
الفصل الثاني: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود واجبة التطبيق على عقود التجارة الدولية من منظور الاتفاقيات الدولية.....	222.....
المبحث الاول: اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ احكام التحكيم الاجنبية.....	223.....
المبحث الثاني: اتفاقية جنيف لعام 1961 بشأن التحكيم التجاري الدولي.....	225.....
المبحث الثالث: اتفاقية واشنطن لعام 1965 بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الاخرى.....	226.....
المبحث الرابع: اتفاقية الامم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية فيينا CISG) لعام 1980.....	229.....
المبحث الخامس: اتفاقية عمان العربية لعام 1987 بشأن التحكيم التجاري الدولي.....	233.....
الفصل الثالث: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود واجبة التطبيق على عقود التجارة الدولية من منظور لجنة الامم المتحدة لقانون التجارة الدولية UNICITRAL.....	234.....
المبحث الاول: قواعد التحكيم لجنة الامم المتحدة لقانون التجاري الدولي.....	235.....
المبحث الثاني: القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي.....	238.....

الفصل الرابع: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود واجبة التطبيق على عقود التجارة الدولية من منظور مبادئ عقود التجارة الدولية لعام 1994.....	244
المبحث الاول: الهدف من وضع المبادئ.....	246
المبحث الثاني: مدى قيام مبادئ الاوندروا كقانون تجار جديد	247
المبحث الثالث: تطبيقات المبادئ.....	252
الفصل الخامس: مدى حرية المتعاقدين في اختيار القواعد عابرة الحدود واجبة التطبيق على عقود التجارة الدولية من منظور مؤسسات تحكيم دولية واقليمية.....	253
المبحث الاول: غرفة التجارة الدولية.....	254
المبحث الثاني: مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي.....	256
الخاتمة (النتائج والتوصيات).....	259
المراجع.....	267
الملاحق.....	277
اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ احكام التحكيم الاجنبية	
اتفاقية جنيف لعام 1961 بشأن التحكيم التجاري الدولي	
اتفاقية واشنطن لعام 1965 بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول ورعايا الدول الاجنبية	
الدول الاجنبية	
اتفاقية الامم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية فيينا CISG) لعام 1980	
اتفاقية عمان العربية لعام 1987 بشأن التحكيم التجاري الدولي	